الأمم المتحدة

A/57/PV.26

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٢٦**
الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولّت الرئاسة نائبة الرئيس الآنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٤٤ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/57/270 و A/57/270/Corr.1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1)

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وعلى تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية. وليس من قبيل الصدفة أنه تحت قيادته القديرة، نال كل من الأمين العام والمنظمة جائزة نوبل للسلام. وهذا التقدير إشادة ولكنه تحدٍ في نفس الوقت.

إنه إشادة بالدور الفعّال والإيجابي الذي ما فتئت هذه المنظمة تؤديه في تنسيق التصدي للتحديات الكبيرة في القرن العشرين – إعادة ترسيخ السلام والاستقرار، والتنمية المستدامة، والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولكن التحدي هو التعامل بصورة مترابطة وتعاونية مع موضوع القرن الحادي والعشرين – العولمة والاعتماد المتبادل. ونود أن نجني مزايا العولمة ولكن أيضا أن نتجنب مخاطرها. ولا يمكن أن نحرز التقدم – ويجب ألا نحرزه – على حساب إهمال حقوق الآخرين في التنمية أو بالتغاضي عن النظام الإيكولوجي المتزايد هشاشة لكوكبنا. فالمخاطر كبيرة ولكن المكافآت أكبر منها.

وحيث أن المنظمة تصدت بصورة شاملة لأشباح القرن العشرين، فأشباح القرن الحادي والعشرين لا تزال ماثلة أمامنا. وحينما أصبح غير المعقول معقولا قبل مجرد عام، أدركنا أنه بينما يتلاشى خطر الحرب التقليدية، يجب أن نواجه الحقائق الجديدة للإرهاب. ولسوء الحظ، ما فتئ بلدي يتعرض لتجربة مريرة بوصفه ضحية للإرهاب منذ أن حصلنا على استقلالنا؛ ويقف العالم متحدا اليوم في إدانته

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-62412 (A)
0262412

للإرهاب في كل صوره بغض النظر عن السبب أو عن المظلمة.

ولقد قيل الكثير عن الأسباب الجذرية للإرهاب. ومع ذلك، لا بد أن أشير إلى ما قاله وبحق نائب رئيس وزراء بلدي ووزير الخارجية فيها من هذا المنبر قبل مجرد أسابيع قليلة، أي في ١٨ أيلول/سبتمبر ''الإرهاب يولِّد الفقر أكثر مما يولِّد الفقر الإرهاب''. وهذه هي الحقيقة المؤسفة التي يجب أن نواجهها. فعلى المجتمع الدولي أن يظل يقظا، وأن يواصل مكافحة مظاهر الشر في كل مكان توجد فيه، وحيثما تنمو وتتكاثر وتحصل على المساعدة والعون. ويجب أن تتم مساءلة الدول على المساعدة التي تقدمها لآلة الشر.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نبقي عينا ناظرة بثبات إلى أهداف الألفية للتنمية، التي من شأن تحقيقها أن يحرز الكثير في مجال تجفيف المستنقعات التي تغذي الإرهاب. ولقد شاركت إسرائيل مشاركة تامة في الاجتماعات البارزة التي انعقدت في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، وتتطلع إلى القيام بدور فعّال في تنفيذ استنتاجاتها.

ولم يمر ١٠ سنوات من تأسيس دولة إسرائيل حتى أدركنا أنه على الرغم من احتياجاتنا للتنمية، كان لزاما علينا أن نتقاسم تجربتنا مع بلدان نامية أخرى. ويؤكد مركز إسرائيل للتعاون الإنمائي الدولي على بناء القدرات والاستدامة في تلك الميادين التي تعتبر أكثر حيوية في عملية التنمية. وليس من قبيل الصدفة أن تكون تلك الميادين انعكاسا لتلك التي ذكر الأمين العام أن لها أهمية قصوى وهي: المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

وفي عام ٢٠٠١ وحده، شارك أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص في ٢٣٠ دورة تدريبية، بالإضافة إلى تنفيذ أكثر من ٢٠٠ عملية استشارية طويلة الأجل وقصيرة الأجل في كل أنحاء العالم. وتم التركيز بصفة خاصة على تمكين المرأة وتشجيع الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

وكانت إسرائيل ناشطة، ليس فقط في التعاون مع الأطر الدولية في المجالات ذات الأولوية، بل أيضا في إنشاء هذه الأطر. وكل من يعمل في إطار آليات اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ يدرك كم الإسهامات التي تقدمها إسرائيل من أجل تعزيز تلك الأطر الدولية.

كما أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثال آخر على الحاجة إلى بذل جهود عالمية متضافرة لتحقيق أهداف الألفية. وفضلا عن أعمال البحث والتطوير التي يجري الاضطلاع بها في إسرائيل وفي مراكز أخرى حول العالم، فإن العمل على المستوى الشعبي لا يقل عنها أهمية. لقد كانت أفريقيا أكثر القارات تضررا بهذا البلاء الذي نزل بالعصر الحديث. ونود، في هذا السياق، أن نهنئ القادة الأفارقة على شجاعتهم ونفاذ بصيرتهم في إنشاء إطارين – الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – لمواجهة هذه التحديات بشكل مباشر وبروح من الشراكة، بدلا من روح التبعية. ولا تزال إسرائيل على التزامها بالتعاون مع أفريقيا، وبالعمل في إطار شراكة وثيقة مع الأطراف الفاعلة المعنية، والوكالات المتخصصة، لضمان نجاح هذا البرنامج الجديد الطموح.

تحت قيادة الأمين العام بدأت الأمم المتحدة عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة، وهي عملية مؤلمة في بعض الأحيان ولكنها ضرورية دائما. وقد أُنجز الكثير، وما زال هناك الكثير مما يلزم القيام به حتى تصبح هذه المنظمة الهيئة التي تصبو أن تكون عليها: محفل لتعزيز السلام، ومعقل للحرية والتنمية، وحارس لموارد كوكبنا. وإسرائيل ملتزمة بالعمل يدا بيد وبروح من الصداقة والتعاون، مع شركائنا ومع

الدول ومع هيئات الأمم المتحدة على السواء، لصوغ استجابة جماعية لتحديات الألفية الجديدة، من أجل منفعة كل شعوب العالم.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن التقارير ذات الصلة التي تلقيناها من الأمين العام هذه السنة تعطينا مرة أخرى تقديرا واضحا لمدى تعقُّد المهام التي تواجهنا، وأبعاد التحديات التي يتعين أن نتصدى لها. وبالتالي، ما زلنا على اقتناع راسخ، كما كنا دائما، بأن العمل المتعدد الأطراف هو أصلا سبب وجود الأمم المتحدة، يجب أن يظل اليوم أكثر من أي وقت مضى، الأساس والقوة الدافعة والحامي لمثلنا العليا وتوجهنا والبدائل التي نختارها لسياستنا الخارجية.

وها نحن نجتمع هنا مرة أخرى لالتماس وتحديد حلول توافقية مثالية للمهام العملاقة التي تواجهنا. فمنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة، بات واضحا أن أي عمل انفرادي مهما كانت قوة دوافعه، لا يمكن، في حد ذاته، أن يقضي على وحش الإرهاب الدولي الشنيع، أو عميلته الدنيئة، الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبالمثل، لا يمكننا إلا عن طريق العمل الجماعي، أن نوقف الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونسيطر على التدهور المستمر في البيئة، ونضع حدا لانتشار الصراعات داخل الدول وفيما بينها، ونضيِّق الفجوة الرقمية الهائلة، ونوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقضي على الاتجار بالأشخاص، ونعالج الكثير من العلل والكوارث الأخرى.

وكل هذه العراقيل والعقبات المعوِّقة تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الدولي. بل والأسوأ من ذلك أنها قد تعرض للخطر إلى حد لا يمكن علاجه بقاء الإنسانية جمعاء في المستقبل، وقبل كل شيء، بقاء أرض لومومبا وناصر ونكروما ونيريري وسنغور ومانديلا.

على مدار السنة الماضية احتلت القضايا الأفريقية مساحة كبيرة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وهذا يعني أن أفريقيا ما زالت تعتبر قارة تتواصل فيها الصراعات المسلحة والكوارث الإنسانية، ويتزايد فيها الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنتشر فيها الكوارث العارضة وغيرها، وتتناقص المساعدات الإنمائية الرسمية، وتزداد وطأة عبء الدين المفرط، ويتضاءل الاستثمار المباشر الأجنبي، وتحول المشاكل المؤسسية دون تطور القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودون النهوض بحقوق المرأة.

والتقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يوضح أن الأهداف التي حُددت لأفريقيا واتُفق عليها لم تتحقق، حتى على الرغم من أن أفريقيا كانت خلال هذه الفترة مسرحا لإصلاحات شجاعة اضطلعت بها الحكومات فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

والنتائج التي كان يتوقعها المجتمع الدولي ما زالت تتعثر في الطريق وهي تحاول الوصول إلى مستوى التوقعات المشروعة. وباستخلاص الدروس من المحاولات غير الموفقة، إن لم تكن فاشلة بمعنى الكلمة، لتنفيذ خطط واستراتيجيات لا حصر لها لصالح أفريقيا، طرح القادة الأفارقة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وما استأثرت به فعلا تلك المبادرة غير المسبوقة من حماسة ودعم جماعي لأنها من وضع الأفارقة ومن أجلهم، ينبغي أن يفضي القيام بعمل حازم وملموس ومتناسق من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الشريكة.

والآن، وقد وضع الإطار وأُعلنت الأهداف وحُددت الوسائل، علينا أن نترجم أقوالنا إلى أفعال بغية الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ومن الآن فصاعدا، ينبغي أن توجه كل جهود السلام وكل مبادرات التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح أفريقيا، نحو هذا الهدف الأعلى، وأن تصبح جزءا من الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية الواردة في المبادرة الجديدة والتي تتسق في واقع الأمر مع الأولويات التي حددت في مؤتمر قمة الألفية.

ومن هذه الزاوية، يجدر التذكير بأن الأهداف الخاصة المحددة لأفريقيا والواردة في إعلان الألفية، تتعلق بدعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب الصراع وتعزيز الاستقرار السياسي، بما فيها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وآلية استعراض النظراء التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه الأهداف تركز على تدابير خاصة تتخذ للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق جملة أمور منها إلغاء الديون وتوسيع المبادرة المعززة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، والنهوض بنقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الأفريقية في مجال منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من الأمراض المعدية.

وكما يمكن أن نرى من تقرير الأمين العام، تحتاج هذه الأهداف وقتا حتى تثمر. ولذلك ترى السنغال أن تنفيذ إعلان الألفية، وهو مرشدنا ودليلنا التفصيلي، يبقى أولوية مطلقة وحتمية قصوى للمنظمة. ولا يمكن تأخيره أو تأجيله أو إهماله. يجب أن يظل هذا التنفيذ أولوية حتى عندما يتعرض لخطر طغيان قضية راهنة أكثر إلحاحا عليه. ولأن إعلان الألفية هذا، كما أكد السيد كوفي عنان عن حق، هو تعبير عن طموح مشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إيجاد عالم سلمي ومزدهر وعادل يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء أن تعيش في بيئة آمنة.

ولقد رحبت حكومة بلادي بمبادرات الأمين العام والمنظمة التي تركز على المؤشرات والبيانات التي تجعل من الممكن قياس التقدم في تنفيذ إعلان الألفية. ومن المهم من هذه الزاوية أن نعزز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وإدارتها.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التعاون مع الدول الأعضاء والأطراف من غير الأعضاء في توفير التنسيق الأفضل للمساعدة والحماية للسكان المدنيين في حالات الصراعات المسلحة. وينبغي إيلاء اهتمام دائم لإعادة البناء بعد الصراع في البلدان التي دمرتها الحروب، وأنا أشير هنا إلى غينيا – بيساو وبلدان معينة في حوض نهر مانو، وأيضا إلى منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، وإلى المزيد من الدعم لجهود نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، خاصة الأطفال الجنود.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن ارتياحه لإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يتخذ من داكار مقرا له. ويحظي هذا المكتب بكامل دعم حكومتنا لأنه سيسهم في زيادة بروز أنشطة الأمم المتحدة في الميدان، وسينسق أعمال مختلف وكالات المنظمة ويوطد مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى تتصدى للصراعات والأزمات العديدة التي تمزق المنطقة دون الإقليمية وتجعلها فريسة للمحاولات المتكررة لفرض تغييرات غير دستورية، بما فيها المحاولة التي وقعت مؤخرا في كوت ديفوار ونديننها بالإجماع وعن حق.

وأود أن أختتم كلمتي حيث بدأتها. الأمم المتحدة هي ما نصنعه بها، وهي أداتنا المشتركة التي لا غنى عنها. وهي بالطبع أداة ناقصة، ولكنها أداة نافعة لا يمكن أن نعمل بدونها أو أن نستعيض عنها. إن تعددية الأطراف، التي هي مبدأ الأمم المتحدة الأساسي وشريان حياتها الحيوي، تخدم مصالح جميع الأعضاء في هذه المنظمة الجليلة والإنسانية.

ومن خلال نهج توافقي ومتماسك ومتضافر يمكننا أن نحقق أهداف الألفية ونضمن سلم وأمن واستقرار العالم؛ وبهذه الطريقة فقط سنتمكن من تنفيذ خطط العمل التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في كل أرجاء العالم؛ وبمثل هذه السياسة المتماسكة والمتضافرة والتوافقية أيضا سننجح في منح المنظمة الوسائل التي تحتاجها لتصبح ديمقراطية وقوية، وذلك حتى يمكن تركيز قسط أكبر من عملها اليومي على المهام الأساسية التي تمكنها من تكريس نفسها لخدمة أسرة الأمم المتحدة.

وبهذه الروح، يود وفد بلادي أن يشيد بالأمين العام لتصميمه الشخصي على تنفيذ نتائج مناقشات منظمتنا والتزامه الشخصي بذلك من خلال تعيينه، في الحالات الملائمة، لممثل رفيع المستوى لأقل البلدان نموا، وللبلدان غير الساحلية، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك لإعادة هيكلة ونقل مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفريقيا وأقل البلدان نموا في إطار المسؤوليات الأفريقية الجديدة التي سيتولاها قريبا.

وحيث أن الأقوال تصبح أفعالا وتتحول المبادئ إلى برامج وتصبح الالتزامات واجبات، فأمامنا الآن إعلان الألفية وخطة تنفيذه. وسيمكننا ذلك من فتح الطريق لتنميتنا المقبلة ووضع المبادئ التوجيهية لها، وصولا إلى عالم أفضل يرتكز على مبادرات الأمم المتحدة المتماسكة والشرعية، بما فيها مبادرات مجلس الأمن، على أساس المبدأين الرئيسيين للعالمية وتعددية الأطراف.

ورغم ما قد تتسم به إجراءات الأمم المتحدة في الظاهر من جمود وتثاقل يحددان أيضا في أغلب الأحيان، للأسف، عجزنا الجماعي عن التحرك، ينبغي أن تحركنا وتدفعنا من الآن فصاعدا حتمية واحدة، وهي الإرادة السياسية من أجل التجسيد الملموس لالتزام المواطنين ببناء مستقبل أفضل على كوكب مشترك والذي تم التعهد به في إعلان الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد تيرونيه زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): نشيد بالأمين العام على تقريريه التحليليين والمتوازنين عن تنفيذ إعلان الألفية وعن أعمال المنظمة. ولقد أظهر لنا التقرير المعني بتنفيذ إعلان الألفية موقعنا والمشاكل التي تحتاج إلى معالجة حتى نحقق أهداف الألفية الإنمائية.

ويحصي تقرير الأمين العام منجزاتنا في صون السلم والأمن في أنحاء عديدة من العالم، بما فيها أفريقيا، حيث تمكنَّا من إيجاد الحلول لعدد من الصراعات فيما بين الدول وداخلها لأن الأمم المتحدة، ضمن جملة أمور أخرى، عملت بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات إقليمية أخرى. وفي هذا الصدد، نشيد بخطط الأمين العام لتعزيز العلاقات القائمة بين المنظمتين على ضوء تطور منظمة الوحدة الأفريقية لتصبح الاتحاد الأفريقي.

إن إثيوبيا تجل السلم والأمن، لأنه بدونهما لا يمكننا أن نحارب الفقر والمرض اللذين يدمران القارة. ولإثيوبيا، التي يقطنها ٦٥ مليون نسمة، مصلحة كبيرة في تشجيع أسباب السلم والأمن في المنطقة. ولهذا قبلنا عن طيب نفس حكم لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، ونبذل الآن قصارى

جهدنا، مع البلدان الأخرى الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لبناء السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وسيكون من الصعب إيجاد حلول دائمة للصراعات إذا لم نعالج السبب الجذري للمشكلة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن جزءا كبيرا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء كبيرة من وسط آسيا متخلفة عن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. وكلنا نعلم أنه لا يُبذل القدر الكافي لتجنب هذا التوجه السلبي. ورغم التزام البلدان المانحة المتواصل، انخفضت المساعدات الإنمائية لما يقرب من عقدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي، وبلغت أقل مستوى لها على الإطلاق، وهو ٠,٢٢ في المائة في عام ٢٠٠١. ولم تحقق هدف إلا ٠,٧ في المائة عام ٢٠٠١ سوى خمسة بلدان، بينما لم تقدم بلدان أخرى سوى ٠,١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

وفيما يتعلق باستدامة الدين، يتسم تنفيذ المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالبطء الشديد. وقد هبطت في السنوات القليلة الماضية أسعار السلع الأساسية العالمية، مثل البن، مما زاد من تفاقم معدلات التبادل التجاري المتدهورة. ويذكر التقرير أننا نتيجة لذلك نواجه عالما ينقسم إلى أغنياء وفقراء كما لم يحدث إطلاقا من قبل في تاريخ البشرية. وما لم نتغلب على هذا الانشقاق الضار سيتعرض مستقبل السلام والاستقرار العالميين لخطر كبير.

وبالإضافة إلى الفقر المهدد للإنسانية، فقد جلبت الكوارث الطبيعية معاناة شديدة على ملايين البشر في البلدان النامية. وقد زاد في السنوات القليلة الماضية تواتر حالات الجفاف وشدتها، وبخاصة في شرق أفريقيا وجنوبها، مما أدى إلى نقص مزمن في الأغذية في المنطقتين. والآثار المجتمعة لسوء الأحوال الجوية والتصحر وتدني خصوبة التربة وسوء المواصلات ونقص الاستثمار في الزراعة وتدهور معدلات التبادل التجاري ونمو السكان دون ضابط وسوء السياسات الحكومية، كل ذلك لعب دورا في تفاقم حالات العجز في الأغذية في المنطقة. ولتحاشي الأزمات الغذائية الوشيكة في أفريقيا، ينبغي التأكيد بشدة على شن هجوم مباشر على عوامل مثل تكرر حالات الجفاف وزحف المناطق الصحراوية في البلدان المتأثرة بذلك عن طريق إنشاء نظم للري والاستمرار في زراعة الأشجار.

ومشكلة المجاعات التي نواجهها لا ترتبط بالنقص في المواد الغذائية فحسب، بل ترجع أيضا إلى انعدام الدخل والقوة الشرائية للسكان المتضررين. ولذا، ينبغي لأية سياسة تستهدف القضاء على الجوع أن تسعى أيضا إلى إتاحة عمالة بديلة غير زراعية للفقراء في الريف. وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع الأمين العام في تأكيده على أن

> ”واتساع وتنوع الأزمات الحالية يتطلبان استجابة مرنة واستراتيجية على نطاق المنظومة، تربط توفير المساعدة في حالات الطوارئ بالبحث عن حلول مستدامة“. (A/57/1، الفقرة ٧٣)

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المحتم، في ضوء الجفاف الحالي والمتكرر في المنطقة، أن ينشِّط الأمين العام المبادرة التي اتخذها عام ٢٠٠٠ لمعالجة المشكلة التي طال أمدها بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والجوانب الأخرى المتعلقة بهما.

وجوهر سياستنا الإنمائية في إثيوبيا التصنيع القائم على الزراعة. والهدف الرئيسي لهذه السياسة القضاء على النقص المزمن في الأغذية وتعزيز التنمية الشاملة في البلد عن طريق زيادة الإنتاجية في مجال الزراعة، الذي يعتمد عليه ٨٠ في المائة من السكان في معيشتهم.

وفضلا عن الفقر، تهدد أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بقاء بلداننا ذاته. ونشيد بجهود الأمين

العام في إنشاء الصندوق الخاص لمساعدتنا على مكافحة هذا الوباء. ومما يثلج صدرنا التدابير الملموسة التي تتخذها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبنك الدولي لتخفيف حدة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وفي إثيوبيا، تعمل الحكومة والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية الأخرى معا على مكافحة هذا المرض. ورغما عن هذه الجهود، ندرك أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا حتى نوقف هذا التفشي، إلا أنه بفضل الجهود المتضافرة من جانب الشعب الإثيوبي والمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، يمكننا التخفيف من المعاناة البشرية التي يسببها الفقر والأمراض.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): اسمحي لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة على تولي السيد الرئيس ومكتبه رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. وأود بدءا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة والذي غطى نطاقا واسعا من أنشطتها خلال العام المنصرم. إننا ننظر اليوم في هذا التقرير في مناخ سياسي يكتسب سمته من لغة الإرهاب ولغة الحرب الوقائية التي تبشر بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أكدها الرئيس الأمريكي البارحة في خطابه بحجة حماية المصالح الوطنية وذلك في سابقة خطيرة في ميدان العلاقات الدولية الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تهميش هذه المنظمة التي أراد لها المجتمع الدولي أن تنقذ الإنسانية من ويلات الحروب. ولقد لمسنا كيف أُصيبت هذه المنظمة منذ بداية التسعينات وحتى اليوم بالتردد في معالجة قضايا السلام والأمن بسبب سياسة التهديد والترهيب التي تنتهجها الولايات المتحدة. ولا أدل على ذلك من تفاقم الوضع وتهديد السلم والأمن الدوليين وسفك المزيد من الدماء في منطقتنا العربية. وستجد لغة الحرب الوقائية، شئنا أم أبينا، انعكاساتها في مناقشاتنا. ومن المهم لنا، في هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها منظمتنا، أن نتحلى بالواقعية وأن ترتسم لدينا صورة واضحة عن مواقفنا، وعن المشاكل الرئيسية التي تواجهنا، وكيفية التصدي لها بالوسائل السلمية أولا.

من الواضح أن قضايا السلام والأمن تمثل أهم المهام المطروحة أمامنا. وبينما يقر وفدي أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومن خلال مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن، إلا أن الاستراتيجية الناجحة لمنع نشوب الصراعات المسلحة وصنع السلام تتطلب تعاون الجميع ومن خلال الأمم المتحدة.

ولمواجهة التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي، ينبغي رفض سياسة الكيل بمكيالين وكفالة العدالة والحياد في أنشطة الأمم المتحدة، وأن تمتنع جميع الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة عن تهديد سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية. كما عليها أن تمتنع عن افتعال الأزمات وتأجيج الصراعات لتحقيق مصالح أنانية ضيقة. كما ينبغي تعزيز الدور الرائد للأمم المتحدة، والتمسُّك بالشرعية الدولية كإطار لمعالجة الأخطار التي تواجهنا من إرهاب وصراعات مسلحة وفقر ومرض.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى حواره مع حكومة العراق بشأن عودة المفتشين إلى العراق. وفي ضوء الرغبة الصادقة لحكومتي لإتمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة كل الشكوك بشأن امتلاكه أسلحة تدمير شامل، وإيجاد حل شامل يتضمن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلدي، ووقف التدخل في شؤونه الداخلية، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء مناطق حظر الطيران غير الشرعية، فقد وافق العراق على عودة المفتشين التابعين للأمم المتحدة إلى العراق من دون شروط. وقد تكللت بالنجاح مفاوضات فيينا التي جرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٢ بين العراق ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لمناقشة الترتيبات العملية اللازمة لاستئناف عمليات التفتيش.

وعلى الرغم من موافقة العراق على عودة المفتشين، بدون شروط، ونجاح مفاوضات فيينا، واصلت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية حملتهما السياسية والإعلامية ضد العراق لإجهاض الحوار الشامل بين العراق والأمم المتحدة ومنع فرق التفتيش من العودة إلى العراق، والعمل على إصدار قرار جديد من قبل مجلس الأمن يضيف شروطا تعجيزية جديدة، وبما يبرر استخدام القوة المسلحة لغزو العراق والسيطرة على نفطه تحت ذريعة عدم إيفائه بالتزاماته وخلق البلبلة في منطقة الشرق الأوسط كلها. إن النوايا الأمريكية والبريطانية باتت مكشوفة وتشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وانتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة الذي يكفل صون السلم والأمن والاعتراف بالمساواة في السيادة لجميع الدول واحترامها باعتبارها أحد المقاصد الرئيسية للمنظمة الدولية. وهذا المبدأ قد أعيد تأكيده مرات ومرات وأهمها في قمة الألفية.

ولا بد أن أذكّر هنا المجتمع الدولي والجمعية العامة بشأن معاناة الشعب العراقي التي يجري نسيانها الآن من جراء الحصار الاقتصادي. ولقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن تخفيف الجزاءات على نحو أشمل ما زال يتوقف على امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن مجلس الأمن قد اتخذ القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) لتخفيف معاناة السكان المدنيين. ومن المؤسف القول إن هذا لا يعبر عن واقع الحال تماما.

لقد ادعت الدول التي قدمت القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) بأن القصد من ورائه هو تخفيف إجراءات الحصار لتسهيل وصول المواد الإنسانية إلى العراق، إلا أن تنفيذ لائحة الإجراءات المرفقة بالقرار المذكور جاءت بنتائج سلبية. لقد كانت المدة التي يعمل فيها مكتب العراق لاستعراض وتسجيل كل عقد هي يومي عمل. أما اليوم فقد أصبحت عشرة أيام عمل. بعدها يقيّم خبراء من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية كل طلب خلال عشرة أيام أخرى. وبذلك فإن المدة التي يستغرقها كل عقد أصبحت ٢٠ يوم عمل. وهذا بطبيعة الحال في الأحوال الاعتيادية، أما إذا قرر مكتب برنامج العراق واللجنة المشار إليها والوكالة الدولية للطاقة الذرية طلب معلومات إضافية فإن الموافقة على العقد تستغرق أكثر من ستة شهور. ونود الإشارة هنا إلى أنه بموجب إجراءات القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) الجديد، فإن استيراد المواد الإنسانية بما فيها القمح والسكر والزيوت النباتية والبقوليات والأدوية، ومنها أدوية علاج السرطان والأدوية المنقذة للحياة، التي كان يتم عليه الموافقة مباشرة من قبل المكتب تنطبق عليها اليوم بموجب القرار الجديد نفس الإجراءات التي تنطبق على المواد ذات الاستخدام المزدوج. كما أننا ما زلنا بانتظار موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن القوائم التي أعدها مكتب برنامج العراق بالتشاور مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لم يجر مناقشتها حتى اليوم. كذلك ما زلنا بانتظار نتائج إعادة تقييم العقود المعلقة والتي من المقرر الانتهاء منها يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

هذا فضلا عن الدور التخريبي الذي يلعبه مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في لجنة ٦٦١ – هذان المندوبان فقط – تجاه مختلف جوانب تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء، وذلك من فرض تسعير النفط العراقي بأثر رجعي، مما أدى إلى انخفاض معدلات التصدير. ونتيجة لذلك انخفضت الإيرادات المالية للبرنامج، مما ترك أكثر من ١ ٢٤٠ عقدا تبلغ قيمتها أكثر من ٢ مليار

دولار دون تمويل، وكذلك معارضة المندوبين الأمريكي والبريطاني توسيع ما يسمى بالقائمة الخضراء وعرقلة تخصيص مبالغ لإصلاح قطاع النفط. ونود الإشارة هنا إلى أن عدد العقود المعلقة تحت ذرائع واهية قد بلغ ١ ١٥٢ عقدا بقيمة ٣,٤٥ مليار دولار.

إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق تشكل معضلة أخلاقية خطيرة تواجه الأمم المتحدة وتقوّض مصداقيتها. فالأزمة الإنسانية المحزنة في العراق جرّاء استمرار الحصار، دعت بعض المعنيين في الأمم المتحدة وخارجها إلى وصف هذه السياسة بأنها عملية قتل جماعي أو جريمة إبادة للشعب العراقي راح ضحيتها أكثر من ١,٧ مليون مواطن باسم الأمم المتحدة. إن السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب العراقي يتمثل في رفع الحصار الجائر المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم.

كنا نأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام إشارة إلى القصف الأمريكي والبريطاني اليومي في ما يسمى بمناطق حظر الطيران غير الشرعية وغير القانونية في شمالي العراق وجنوبه. لقد فُرضت هذه المناطق دون موافقة من مجلس الأمن. لقد تسبب هذا القصف في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير المنشآت المدنية في محطات تصفية المياه ومدارس ودور سكن للمواطنين. لقد سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن أجاب عن سؤال حول مناطق حظر الطيران بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إذ صرح قائلا إنه لم ير أي مؤشر في قرارات مجلس الأمن يسمح بإقامة هاتين المنطقتين، ولكن بعض الدول قررت وبشكل منفرد إنشاءها''.

كما كنا نود أن يتضمن التقرير اعترافات مسؤولي لجنة الأمم المتحدة الخاصة السابقة باستغلال اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك افتعال الأزمات لتبرير عدوانهما المستمر. ونذكر هنا ما قاله السيد ايكيوس كبير مفتشي الأسلحة الأسبق في العراق بأن الأمريكان استغلوا اللجنة الخاصة لغرض التجسس على العراق، وأنهم نجحوا في إدخال الجواسيس في اللجنة الخاصة بصفة خبراء للحصول على معلومات تتعلق بأجهزة الأمن العراقية وقوتها وأماكن إقامة رئيس الجمهورية. كما حاولت زرع أجهزة للتنصت. إن هذه الأعمال هي بكل بساطة استهانة بالأمم المتحدة، – باستقلالها ونزاهتها ومصداقيتها – وتهديد للأمن القومي للعراق.

لقد أشير إلى مسألة المفقودين الكويتيين فقد دعا الأمين العام إلى تعاون العراق مع المنسق الرفيع المستوى المعني بموضوع المفقودين الكويتيين. ويؤسفنا هنا أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام قد تجاهل مبادرات العراق المودعة لديه لحل مسألة المفقودين الكويتيين، وآخرها رسالة السيد وزير الخارجية إلى الأمين العام في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتضمنة في الوثيقة (S/2001/804) والتي عبر فيها العراق عن الرغبة في استئناف أعمال اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبمشاركة الدول التي لديها فعلا ملفات مفقودين مطروحة أمام اللجنة. كما تجاهل تقرير الأمين العام مبادرة العراق لمعالجة مشكلة المفقودين العراقيين والكويتيين في إطار ثنائي مباشر أو في إطار جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة قواته فرض واقع الاحتلال والاستيطان والطرد وتدمير البنية التحتية وسياسة الحصار والتجويع والقتل والإذلال واغتيال رموز المقاومة المشروعة للاحتلال، ما كان لها كلها أن تحدث لولا الدعم الأمريكي السياسي والعسكري والمالي لإسرائيل، حتى بات نضال

الشعب الفلسطيني من أجل تقرير حقه في تقرير مصيره والدفاع عن نفسه يسمى إرهابا، وما تقوم به قوات الاحتلال من أعمال إرهابية يسمى حق الدفاع عن النفس. وبدلا من إدانة العدوان الإسرائيلي على جرائمه بات الحديث عن إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية وإجراء انتخابات بغية تغيير الانتباه عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. إنها حقا مشكلة المعايير المزدوجة التي نعاني منها.

إن ما تقوم به قوات الاحتلال من أعمال إرهابية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذا يتطلب وقفة جادة من الأمم المتحدة لإدانة هذا الكيان الغاصب المحتل، وضمان حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تحرير أرضه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف على أرض فلسطين.

وفي الوقت الذي تدعو فيه عشرات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة إلى عدم الاعتراف بكل إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي التي من شأنها تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية لمدينة القدس المحتلة، نرى الرئيس الأمريكي، الذي يزعم أن العراق لم ينفذ قرارات مجلس الأمن، يوقع قبل أيام قانونا أمريكيا يقر فيه اجراءات دولة الاحتلال بجعل مدينة القدس المحتلة عاصمة أبدية لإسرائيل. فأين هذا الموقف الأمريكي من الشرعية الدولية؟ وأين احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة؟ ونحن نقول هنا إن من يحدد عاصمة فلسطين هو الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية وليس الولايات المتحدة الأمريكية.

أخيرا ندعو الأمين العام إلى تكثيف جهوده واتصالاته من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ومن أجل الحيلولة دون المزيد من تفاقم الوضع في منطقتنا العربية، خاصة في ظل الظروف الصعبة البالغة التوتر التي نمر بها اليوم.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس على دعوته لإجراء هذه المناقشة المشتركة لتقريري الأمين العام بشأن أعمال المنظمة (A/57/1) وبشأن تنفيذ إعلان الألفية (A/57/270 و Corr.1).

ويشكر وفد بلادي الأمين العام على تقريريه الممتازين المعروضين علينا. ونتفق بشكل عام مع تقييمه فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة وإلى تنفيذ إعلان الألفية بطريقة متكاملة وشاملة، بحيث لا يترك أي مجال للتشويه أو عدم التوازن بين شتى الالتزامات.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تجدد الإدراك بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل سويا من أجل سحق الإرهاب، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق العدالة والتقدم الاجتماعي. وهذه هي الرسالة الأساسية التي نحصل عليها من تقريري الأمين العام، ونعرب عن تأييدنا لها.

ولا تزال نيبال تترنح من أثر الصدمة المؤلمة التي تفوق الوصف الناجمة عن العنف الماوي والفقر المدقع. فقد بث الإرهابيون الماويون الرعب في الأمة بقتلهم أناس أبرياء، وتدميرهم ممتلكاتهم، بالإضافة إلى تفجيرهم الهياكل الأساسية العامة. ووصل عنفهم ووحشيتهم إلى أبعاد جديدة سببت المزيد من الصعاب للشعب الذي أصبح في حالة يأس تام نتيجة للرعب الذي عاناه طيلة ستة أعوام.

وازدادت الحالة تفاقما إلى حد أن حكومة رئيس الوزراء دوبا ارتعدت تحت التهديد الماوي وعطلت انتخابات منتصف المدة التي كان مقررا إجراؤها يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وطلبت تأجيلها لمدة تزيد عن عام الأمر الذي أدى إلى نشوء مأزق دستوري. ونتيجة لذلك اضطر جلالة الملك إلى أن يقيل حكومة دوبا المتقاعسة

بموجب المادة ١٢٧ من الدستور، ممهدا بذلك السبيل لتشكيل حكومة جديدة قادرة على إجراء الانتخابات في أبكر وقت ممكن. وكانت تلك خطوة مؤقتة لحماية سلامة الملكية الدستورية والديمقراطية التعددية التي التزم بها الملك التزاما كاملا.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى مساعدة خارجية لمكافحة الإرهاب الماوي بشكل فعال. وهذا يستلزم تزويد جهازنا الأمني بالمعدات التي يحتاجها لحماية الشعب وحرياته، وتمكيننا من الحد من الفقر ومن توفير التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الأساسية اللازمة لإعطاء شعبنا الأمل والفرصة لبلوغ مستقبل أفضل. ونشكر أصدقاءنا الذين دعمونا في هذا المسعى معنويا وماليا، ونحثهم على مواصلة تقديم الدعم.

وفي ذلك السياق، ننوه مع التقدير بعرض الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة للمساعدة في التوصل إلى حل سليم، لتلك المشكلة، وهو العرض الذي ورد في الفقرة ٢٥ من تقريره عن أعمال المنظمة. وسوف نضع هذا العرض الكريم في اعتبارنا إذا احتجنا إليه. غير أننا نستهجن أي إيحاء أو اتجاه يساوي بين اجراءات الحكومة لحماية مواطنيها وأعمال العنف العشوائية الماوية.

إن السلام والتنمية هما كل لا يتجزأ، ويعزز أحدهما الآخر. وفي عالمنا الذي أصبح قرية عالمية، نتيجة الصراعات إلى الانتشار عبر البلدان والقارات بينما يبحث الفقراء عن فرص للهروب من الفقر الذي يجرد الفرد من صفاته الإنسانية، وكثيرا ما ينشئ حالات اقتصادية وإنسانية صعبة للغاية لا يستطيع العالم المتحضر أن يتجاهلها. وهذا أمر يجعل السلام والتنمية قضية مشتركة.

وكانت فترة الاثني عشر شهرا الماضية فترة عاصفة بالنسبة للمجتمع الدولي. فقد أرغمت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية مجتمع الأمم على أن يشن حربا على الإرهاب. وفي غضون ذلك، بدأت دول عديدة متعثرة تشق طريقها صوب الحرية والحياة الطبيعية. وعقدت مؤتمرات كبرى معنية بالنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وفي نفس الوقت لا يزال الكساد العالمي يحطم الشعوب في بلدان كثيرة.

وفي ميدان السلم والأمن، أدت الحرب على الإرهاب إلى تحرير أفغانستان من وحشية وتخلف الطالبان ومن إرهاب القاعدة. وخرجت تيمور الشرقية من غمام العنف وانضمت إلى أسرة الدول الحرة. وتنفست سيراليون وأنغولا الصعداء بعد توقف العنف، وبدأت كل منهما تشق طريق عودتها إلى الوضع الطبيعي. وهذه تطورات مشجعة بشكل ملحوظ.

إلا أن الشرق الأوسط لا يزال يتأرجح، وجاهز للسقوط في دوامة عنف أعمق والدخول في حرب أوسع. ومع أن حصار السيد عرفات قد انتهى، فإن إسرائيل ماضية في قمع الفلسطينيين وفرض القيود عليهم. كما أن طبول الحرب تقرع مقتربة أكثر فأكثر من الخليج، مما يجعل العالم بأسره يشعر بالتوتر حيال عواقبها المحتملة. ونحن ندعو جميع الأطراف لممارسة ضبط النفس وإيجاد حلول سلمية لهذه الأزمة.

فضلا عن ذلك، لا يزال الوضع في جنوب آسيا شديد التقلب. ولا تزال منطقة البحيرات الكبرى يلفها ضباب عدم اليقين. كما أن منطقة نهر مانو تنحدر متعمقة في الأزمة، ولا يزال عدد من الصراعات في أماكن أخرى يتحدى الحلول.

ومما يفزعنا أن نزع السلاح تراجع إلى مقعد خلفي على جدول الأعمال العالمي، حيث أخفق المشاركون في مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر

للسنة الرابعة على التوالي، في حين لم تتمكن هيئة نزع السلاح من الاجتماع في الدورة السابقة. كما أن الأخبار الجيدة عن اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا لتخفيض أسلحتهما النووية جاءت مع الأنباء السيئة بأن معاهدة القذائف التسيارية يجري تفسيخها.

إن نيبال مستعدة للعمل مع شركائنا الإقليميين والعالميين وملتزمة به لتعزيز السلم والأمن. ومشاركتنا في عمليات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة وفي محاربة الإرهاب في الداخل وعلى الصعيد العالمي دليل واضح على التزامنا. ونحن نناشد الدول الأعضاء أن تفعل كل ما في وسعها للنهوض بهدف تحقيق السلام الدائم، الذي لا بد أن تمرّ طريقه من خلال نزع السلاح والتنمية.

ولا يواجه العالم اليوم مشكلة أعمق وأخطر من الفقر بين سكان الدول النامية الذين يتزايدون. فالفقر مصدر تعاسة البشرية وتخلفها ويأسها، كما أنه أرض خصبة للصراعات. وقد أدى الانكماش العالمي الحالي إلى زيادة آلام الشعوب في جميع أنحاء العالم، ملحقاً الضرر بالفقراء بشكل خاص.

وللخروج من هذه الورطة، قدمت الأهداف الإنمائية الألفية رؤية ومجموعة أهداف لتنمية منصفة ومستدامة على كوكبنا. وأحيت المؤتمرات المعقودة في بروكسل ومونتيري وجوهانسبرغ والدوحة آمالا جديدة في هذا المجال. كما أن الاجتماعات العالمية المعنية بالطفل والشيخوخة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لَبِنات بناء هامة أيضا في السعي لتحقيق هذه العملية.

ويجب أن تكون كلمة تنفيذ هي الكلمة الرنانة الآن، التي أدى غيابها إلى الإضرار كثيرا بالاتفاقات العالمية السابقة. وقد أصاب الأمين العام في تحذيره لنا من أن استمرار الأمور على ما هي عليه من غير المرجح أن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية. ونيبال مثال على ذلك. وقد خلُص تقرير أُعد مؤخرا إلى أنه من غير المرجح أن تحقق نيبال ثمانية أهداف من بين الأهداف الإنمائية الألفية العشرة خلال الفترة المنصوص عليها، إذا استثنينا تخفيضات معدل وفيات الأطفال وتحقيق هدف توفير المياه الصالحة للشرب.

وتوجد بلدان فقيرة أخرى عديدة في نفس الوضع، ولكن الحالة أسوأ كثيرا في أقل البلدان نموا. ولذلك من الضروري أن يوفر شركاء التنمية مساعدة إنمائية رسمية أكبر، ووصولا أفضل إلى الأسواق، وتخفيفاً أكبر من دين البلدان النامية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. كما أن المجموعات الضعيفة الأخرى، مثل الدول النامية غير الساحلية ينبغي أيضاً أن تلقى اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. وهذه الخطوات ضرورية جدا لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في الموعد المحدد لها.

إن دور الأمم المتحدة في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية وتنشيط التنمية بصورة عامة يستحق فعلاً ثناء كبيرا. إلا أننا لا ندرك أن الميدانين الاقتصادي والاجتماعي قد عانيا من الإهمال في الأمم المتحدة.

ونحن نرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعكس اتجاه هذا التراجع لتخدم الدول الأعضاء المحتاجة على نحو أفضل. وفي هذا السياق، ننظر إلى تعيين ممثل سام لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتمثل المساعدة الإنسانية والنهوض بحقوق الإنسان معقلين قويين للأمم المتحدة. ونحن ممتنون لما تقوم به المنظمة من عمل لحماية اللاجئين والمشردين ونحثها على زيادة

تركيزها على إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، وهذا جانب لا تزال الأمم المتحدة ضعيفة فيه.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع العالمي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة تقديم الدعم للإبقاء على حياة اللاجئين البوتانيين في نيبال إلى أن يتم إيجاد حل دائم، وتشجيع بوتان على الإسراع في المفاوضات الثنائية.

إن نيبال ترحب بدخول المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ وبما أحرزته المحكمة الدولية من تقدم في الآونة الأخيرة. ونشدد أيضا على الصعوبات التي تواجهها الدول النامية بالنسبة لتلبية متطلبات الإبلاغ المتفاوتة والمتعددة بموجب شتى صكوك حقوق الإنسان. إن تبسيط آليات وعمليات الإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان مسألة هامة جدا لجعل إدارة النظام أكثر يسراً. ونحن نرحب بتعيين السيد سيرغيو دي ميلو مفوضا ساميا جديدا لحقوق الإنسان، ونأمل أن يتمكن من إصلاح النظام وأن يسهم في تشجيع حقوق الإنسان.

ولا تزال الإصلاحات من بين الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. وقد شهدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض التغييرات نحو الأفضل، ولكنها لا تزال غير كافية ولا تزال تسير ببطء. ومع أن أساليب عمل مجلس الأمن تحسنت قليلا، فإن إصلاحه الهيكلي لا يزال متوقفاً على نحو مقلق.

إنني أنوي أن أتكلم عن قضايا الإصلاحات بإسهاب في وقت لاحق عندما يجري النظر في تقرير الأمين العام عن الموضوع. ويكفي القول إن الإصلاحات المقترحة جيدة ولكنها لم تذهب إلى ما فيه الكفاية لإعداد الأمم المتحدة للتحديات التي تفرضها مبادؤها ومقاصدها السامية.

الشراكة القوية ضرورية بين أصحاب المصالح الرئيسيين لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل العالم أكثر سلما وازدهارا وأفضل صحة وأكثر إنصافا وعدلا لنا جميعا ولأبنائنا. ونيبال ملتزمة بالقيام بدورها بأقصى درجة من التصميم والالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل سورينام.

السيدة لويمبان توبينغ - كلاين (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): أشعر بسعادة وفخر غامرين وأنا أدلي ببياني تحت القيادة القديرة لامرأة كاريبية، سفيرة كاريبية. وأتقدم إليها بالتهنئة.

لا نحتاج بعد الآن إلى بيانات وحوارات طويلة. ولا نحتاج إلى تفسير أهداف وأغراض الألفية للتنمية. ما نحتاج إليه هو إجراء جاد وترجمة ملموسة لأهداف الألفية للتنمية إلى أعمال. ويجب ترجمة تلك الأهداف أيضا إلى تحسين في ظروف معيشة الشعوب وإلى تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر وجوع شديدين إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ونحن في حاجة ماسة إلى ترجمة الأهداف إلى تعليم أساسي عام وإلى ضمان التعليم الأساسي لجميع الأولاد والبنات.

وما يجب علينا أن نفعله واضح ومعروف جيدا. ويتعين علينا أن نكرر دائما وفي كل مكان أنه يتعين علينا حماية جميع حقوق الإنسان في جميع الأوقات؛ وأننا يجب أن نركِّز على الديمقراطية والحكم الرشيد، وحل الصراعات، والأمن والسلام، وأنه يتعين علينا اقتلاع جذور الفقر والجوع الشديدين وتخفيض نسبة وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ومن المعروف جيدا أن هناك ما لا يقل عن ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وبالأخص في أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة البحر الكاريبي، يتضررون من الفيروس/الإيدز وأن ٢٠ مليون شخص قد ماتوا بسببه بالفعل. ونحتاج إلى الموارد الضرورية والدواء والعلاج الملائمين لمكافحة تلك الأمراض الخطيرة والمدمرة. ومن خلال أهداف الألفية للتنمية، قبلت حكوماتنا مسؤولية ضمان استدامة البيئة، ويتضمن ذلك الحصول الدائم على مياه الشرب المأمونة والطاقة المستدامة.

وينبغي أن نكرر دائما أننا بحاجة إلى إنشاء شراكة عالمية للتنمية تتضمن نظاما مفتوحا للتجارة واهتماما خاصا بمشاكل ديون البلدان النامية وأيضا الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية. وفي ذلك الصدد، نشيد بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تحت القيادة القديرة لوكيل الأمين العام شودري. ويجب أيضا أن نكرر أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي مضاعفتها على الأقل وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها ومسؤولياتها بتقديم ٠,٧ في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي لها لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد قدّر الفريق الذي يترأسه الرئيس المكسيكي السابق إرنيستو زيديللو ووزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبين أن الوفاء باحتياجات أهداف الألفية للتنمية سيتكلف على الأقل ٥٠ بليون دولار إضافية للمعونة السنوية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة والعالم الأكثر نموا إتاحة ذلك المبلغ من المال.

وناشد الأمين العام في بيانه الافتتاحي القيم يوم الجمعة الماضي، العالم المتقدم النمو: ”تقديم معونة إنمائية أكثر سخاء. فبدون هذه الأمور لن تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهداف الألفية مهما اجتهدت في المحاولة“. وحث أيضا كل البلدان على الاضطلاع بمسؤولياتها لإيجاد السبل والطرق الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جهود حكوماتها وشعوبها ذاتها كما قال الأمين العام أيضا لأن ”ما يقرر تحقيقها من عدمه هو ما يحدث في كل بلد على حدة“.

ولقد أكد كل من البروفيسور جيفري ساكس – وهو متخصص في الاقتصاد الكلي وأعتقد أنه لا يزال المستشار الخاص للأمين العام لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية – والسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وجهات نظرهما بشأن هذا الموضوع عدة مرات، ألا وهي أن البلدان النامية غير قادرة بأي حال على الوفاء باحتياجات شعوبها مستخدمة مواردها المالية الذاتية. وأنها تحتاج إلى المساعدة. وهذه هي الحقيقة.

وبينما نجتمع هنا، هناك الملايين من الأطفال والنساء والرجال وكبار السن والمعوقين والسكان الأصليين يعيشون تحت أكثر الظروف بؤسا. وهناك ملايين الناس، ومنهم أطفال يعيشون بدون حرياتهم الأساسية في التصرف والاختيار ودون سلام: فهم متورطون في حالات حرب. وأهداف الألفية للتنمية التي أقرها رؤساء دولنا وحكوماتنا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وعود بتغييرات أساسية. وتحتاج تلك التغييرات أولا إلى التصدي لأبعاد الفقر، بما في ذلك الافتقار إلى الغذاء والمأوى ومياه الشرب النظيفة والتعليم والصحة وأيضا آثار الكوارث الطبيعية.

هناك ترابط بين الفقر والسلام والأمن. ونحن نعلم ذلك. والمسألة التي تقع في صميم عمل الأمم المتحدة، وهي السلم والأمن الدوليين، قد نوقشت ومُحصت تمحيصا خلال العام الماضي نتيجة للأحداث المروِّعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وما فتئت حكومتي تتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي محاولاتنا لمكافحة الإرهاب

الدولي، أود أن أكرر أهمية ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان للشعوب. وهذا أمر شديد الأهمية.

ويوضح الثمن الفادح الذي تفرضه على العالم بصفة متزايدة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بكافة أشكالها – بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والفساد – الحاجة الملحة لنهج جماعي من جانب المجتمع الدولي من أجل التعامل بفعالية مع هذه المشاكل.

ونتفق مع الأمين العام في أننا نحتاج إلى التعامل مع الصراعات عن طريق منعها عوضا عن مواجهة تبعاتها المأساوية بعد وقوعها. ولذلك فمن الضروري اتخاذ نهج متعدد الأبعاد للأمن الدولي وألا نركز فقط على الجانب العسكري للأمن. ولقد سمعنا عن المبالغ الضخمة من المال المكرسة لمجال الدفاع والعمل العسكري. ولكن يتعين علينا أيضا النظر إلى الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبشري. وقد كرست منظمة البلدان الأمريكية آخر دورة لجمعيتها العامة لموضوع ”نهج متعدد الأبعاد لتحقيق الأمن في نصف الكرة الغربي“ وهو نهج يدعمه بلدي. ونوصي بأن تظل الأمم المتحدة تركز دائما على النهج المتعدد الأبعاد للأمن الدولي.

ويجب أن نكرر دائما أنه قد تم تحديد الجوانب المختلفة للتنمية، والخطوات الضرورية الواجب اتخاذها، في مؤتمرات رئيسية: عن التجارة في الدوحة وعن تمويل التنمية في مونتيري وعن التنمية المستدامة في جوهانسبرغ.

وإعلان الأمين العام الأخير المتعلق بالحملة الرامية إلى جعل الأهداف الإنمائية الألفية معروفة على نحوا أفضل في جميع أنحاء العالم ومحاولة حشد قوة الرأي العام خلفها يبشران بالخير. والآنسة إفيلين هيرفكينز، وزيرة التعاون الإنمائي السابقة في هولندا – وهي بلد وصل إلى هدف تكريس ٠,٨ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية – التي عُينت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ منسقا تنفيذيا لحملة الأهداف الإنمائية الألفية، داعية قوية لترجمة القول إلى عمل، ونحن نأمل في الحقيقة أن ترقى إلى مستوى التحدي.

ويجب أن نشدد على كلمات الأمين العام:

”... يجب إحراز تقدم على نطاق أوسع بكثير، وإلا فإن الكلمات الرنانة التي وردت في الإعلان لن تكون سوى ذكريات قاتمة للاحتياجات البشرية المنسية والوعود التي لم يُوف بها“. (A/57/270، الفقرة ١١٣)

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه عن أعمال المنظمة وتنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الألفية. ونحن ندرك أنه لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه لتحقيق هذه الأهداف، ولكن يسعدني أن أعلن أننا نعمل في سورينام على تنفيذها في مختلف القطاعات في بلدي، وذلك كما قلنا في عدة مناسبات وفي اللجان الرئيسية أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وينبغي أن يكون تنفيذ الأهداف الإنمائية في قمة الألفية الشرط المسبق النهائي لتحقيق السلم والأمن والتنمية البشرية المستدامة لجميع بلداننا وحكوماتنا وشعوبنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للأمين العام على عرض التقريرين عن أعمال المنظمة وتنفيذ إعلان الألفية. ونعرب عن تقديرنا أيضا لموظفي الأمانة العامة الآخرين على إسهامهم في إعداد هذين التقريرين.

وأود أن أعرض باختصار آراء وفدي فيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في ضمان السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، من حيث صلتها بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

أنشئت الأمم المتحدة لأغراض تحقيق سلام وأمن عالميين دائمين وتنمية سليمة وعلاقات تعاون بين الدول على أساس احترام التساوي في السيادة. إلا أن السلم والأمن الدوليين يواجهان اليوم تحديات أخطر ونحن ندخل قرنا جديدا، بعد ٥٠ عاما من إنشاء المنظمة. فقد زاد التهديد النووي، وازدادت حدة الصراعات بمختلف أنواعها في جميع أنحاء العالم، كما أن المحاولات الجديدة لانتهاك السيادة الوطنية سافرة. والأسوأ من ذلك، أن الفقر يزداد حدة وأعباء الدين تزداد وطأة والفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه السلم والأمن الآن في مذهب سيادة القوة الآخذ في الظهور، الذي يدوس على مبدأ المساواة في السيادة. إن مذهب سيادة القوة عامل رئيسي في تقويض العلاقات الدولية، ويشكل خطرا دائما يتهدد السلم، متجاهلا مبادئ وقواعد القانون الدولي. وتعمل العشوائية المستهترة التي تحتكرها سيادة القوة المطلقة على تردي العلاقات الدولية، وزيادة المجابهة والصراعات بين البلدان، وتنتهك أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وتتجاهل المنظمة في حد ذاتها. وهذا يشكل في نهاية المطاف تحدياً رئيسياً للأمم المتحدة. كما أن البيانات المتعجرفة والوقحة، التي تصف بلدانا أخرى بأنها محور الشر أو أنها أهداف لهجوم نووي استباقي، وهي بيانات يُصدرها البعض على هواه ولمصالح ذاتية، وهي أيضا متأصلة في مذهب سيادة القوة.

تتطلب التحديات التي نواجهها اليوم أن نبدي إرادة وعملاً متضافرين، مع احترام مبدأي السيادة والمساواة وتطوير علاقات دولية منصفة. ومن الملحّ الآن أن نعزز بحزم الدور القيادي للأمم المتحدة في جهودنا المشتركة لتطوير علاقات عادلة ومنصفة بين الدول، على أساس تساوي السيادة، بغية ضمان السلم والأمن العالميين وتحقيق التنمية المستدامة.

وينبغي أن تحترم جميع الدول الأعضاء ميثاق الأمم المتحدة وأن تنفذ بأمانة المقاصد والمبادئ التي ينص عليها. والمهم هنا هو أن نتقيد بمبادئ العدل وعدم التحيز. فبدون مبادئ وحيادية القانون الدولي، لا يمكن أبداً ضمان تحقيق تسوية عادلة للمشاكل. ولا يمكن التوصل إلى تسوية مناسبة لجميع المشاكل إلا باحترام وتطبيق الميثاق بنية حسنة.

ويشدد وفدي على أنه ينبغي تعزيز مهام الجمعية العامة وإدخال إصلاح واسع على مجلس الأمن ليتمكن من تلبية مطالب الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز دوره ووظائفه ليتسنى إصلاح النظم الاقتصادية الدولية غير العادلة والإسهام في اتخاذ تدابير جوهرية لتحقيق تنمية كبيرة في البلدان النامية.

وفي هذا المضمار، يجب أن تضطلع جميع الدول الأعضاء ومنظمات منظومة الأمم المتحدة بجهود فاعلة لتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها إعلان الألفية. ويجب أن تنسق الأمم المتحدة أنشطتها على الصعيد العالمي لتحقيق تنمية مستدامة، ويجب أن تشجع بقوة تنفيذ التزاماتها وقراراتها الإنمائية بتكريس مزيد من الوقت ومبالغ أكبر لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد مبارز (اليمن): الآن، وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية، فإننا ندرك كم كان قرار الجمعية العامة صائبا. فالتقرير الذي بين أيدينا لا يعد فقط استعراضا لما تم إنجازه خلال العامين الماضيين، ولكنه أيضا يقدم بعض الرؤى التي تسهم في تصحيح المسار خلال المرحلة القادمة.

وأجد لزاما عليّ هنا أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره القيِّم هذا. ونتفق معه فيما ذهب إليه من أن ما تحقق خلال تلك الفترة على طريق تنفيذ إعلان الألفية هو مزيج من الإنجاز والقصور.

ومما له دلالته، أن تأتي الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وبعد عام فقط من اعتماد بيان الألفية، لتذكرنا بضرورة العمل الجماعي لمواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الجميع، ولا تقف في حدود دولة أو تقتصر آثارها على بلد دون غيره.

وقد أعطت الأمم المتحدة مسألة مكافحة الإرهاب خلال العام الماضي الاهتمام الذي تستحقه، سواء من خلال المداولات التي تمّت في الجمعية العامة في بداية الدورة السابقة، أو من خلال أعمال لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن. غير أننا نود التأكيد على ما جاء في تقرير الأمين العام بأنه لا ينبغي الاكتفاء بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتخطيط له وتنفيذه، وإنما ينبغي أيضا تفهم الظروف التي تولِّده، ومعالجتها على كافة المستويات. ومن المهم، في رأينا، تكثيف الجهود التي تبذل لإنجاح المفاوضات الجارية حول الاتفاقية الدولية المقترحة بشأن الإرهاب. ولكي تكون تلك الاتفاقية شاملة، فإنها يجب أن تعالج جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة.

وفي كل الأحوال، فإنه من غير المقبول الخلط بين جرائم الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي. وقد لاحظ الأمين العام في تقريره ازدياد بؤر التوتر في الفترة التي انقضت منذ صدور إعلان الألفية، والتي بدا العالم فيها وكأنه ''ينزلق إلى الوراء نحو مزيد من الصراعات''. تلك حقيقة لا يمكن إنكارها. كما أنه لا يمكن، في الوقت نفسه، إنكار النجاحات التي استطاعت الأمم المتحدة تحقيقها في مجال حفظ الأمن وتسوية النزاعات، خلال الفترة نفسها.

على أن اهتمام مجلس الأمن بقضايا دون غيرها، والانتقائية في تنفيذ قراراته، قد أصبحا بحق محل تساؤل. كما أن عدم جدية المجلس في تنفيذ قراراته فيما يتصل بقضية الشرق الأوسط تحديدا، قد أصبح ملحوظا أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي يؤثر على مصداقية المنظمة ويحد من فعاليتها.

ومن البديهي أن الأمن والسلم لا يمكن تحقيقهما في عالم يسوده الظلم والقهر وغياب العدالة، عالم لا تزال غالبية سكانه، أو ما يقارب ٤ بلايين من البشر محرومين من أساسيات العيش، بعيدا عن مستوى الرفاه المادي الذي تتمتع به الأقلية.

وبالرغم من الجهود التي بذلت في الأعوام الأخيرة لتضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإنه لم يتحقق إلا الشيء اليسير. وفي رأينا أن انعدام الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة لتحمل مسؤولياتها، كان ولا يزال هو السبب الرئيسي وراء تفاقم الوضع. وتبقى مقررات المؤتمرات الأخيرة في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ مرهونة بقرارات ومواقف تلك الدول إلى حد كبير.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كبوسترا (توغو).

ويتضح من تقرير الأمين العام أن التقدم في مجال حقوق الإنسان خلال العامين الماضيين كان محدودا. ويعد انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في

ديربان بجنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أحد أبرز الإنجازات في تلك الفترة.

ولا شك أن توجه الاهتمام الدولي لمكافحة الإرهاب قد أثّر على زخم التوجه لتفعيل حقوق الإنسان والذي كان سائدا خلال العقد الماضي. وبهذا الصدد، أكد الأمين العام بأن محاربة الإرهاب لا يجب أن تشكِّل مبررا لانتهاك الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. بل إن منع الإرهاب ومحاصرته يمر من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتمسك بالديمقراطية، والحرص على العدالة الاجتماعية.

ومن جهتنا، نؤكد أيضا على ما عبّرت عنه العديد من الوفود من ضرورة تجنب تسييس حقوق الإنسان، والابتعاد عن ممارسة الكيل بمكيالين، لأن ذلك لا يمثِّل فقط رده في مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إنه يلحق أكبر الأضرار بالعلاقات الدولية، وبسجل هذه المنظمة.

وفي عصر العولمة هذا، وترابط المصالح، وتزايد الهموم المشتركة، تصبح الحاجة أكثر إلحاحا لتعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها كقناة مُثلى وإطار عام للدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي أصبحت بحق ضرورة، لا خيار، لمواجهة تحديات العصر.

ونلاحظ بارتياح التغيرات التي شهدتها الأمم المتحدة مؤخرا وفي قطاعات مختلفة، استجابة للتطورات المتسارعة في الواقع الدولي، بما يضمن لهذه المنظمة التأقلم والتكيف، ويعزز دورها في عالم اليوم. غير أن رياح التغيير لم تدخل إلى مجلس الأمن كما ينبغي، بالرغم من ضغوط الواقع ومنطق الأمور التي تقضي بضرورة توسيع عضويته، بما في ذلك زيادة المقاعد الدائمة.

وقد سبق وأن أعلن وفد الجمهورية اليمنية تأييده للإصلاحات المؤسسية والإجرائية التي يقوم بها الأمين العام. ونتطلع إلى الآراء والملاحظات التي سيضمِّنها في تقريره الذي وعد بتقديمه قريبا.

السيد بالسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على قراره بإجراء مناقشة مشتركة للتقريرين الممتازين اللذين أعدهما الأمين العام عن أعمال المنظمة، ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. والواقع أن كلا من التقرير يكمِّل الآخر، وهما معا يعرضان علينا صورة تفصيلية للوضع العالمي من منظور هذه المنظمة.

والأمين العام في تقريره، يقدم لنا بعض المعلومات المشجعة بشأن تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن حالة العالم ليست مُرضية على الإطلاق، وبخاصة في مجالات مثل التنمية والفقر والصحة وحقوق الإنسان والأمن الدولي وحماية البيئة.

وبعد زهاء ٦٠ عاما من تطبيق مبادئ التعاون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال هناك الكثير من التناقضات الاقتصادية والسياسية التي تتنافى مع الفتوحات التي أحرزتها البشرية في ميادين العلم والتكنولوجيا والاتصالات والثقافة.

والمسؤولية عن هذا الوضع العالمي لا تعزى إلى قصور آليات ومؤسسات التعاون الدولي فحسب، بل تعزى أيضا، وبصفة خاصة، إلى انعدام الإرادة السياسية لدى الحكومات للامتثال للتعهدات والالتزامات الدولية.

وبمقارنة المعلومات الواردة في الفقرة ٢٠ والفقرة ٤٢ من التقرير المتعلق بنتائج مؤتمر قمة الألفية، لا يسعنا إلا استنتاج أن بعض أولويات الحكومات وقراراتها خاطئة من الناحية الأخلاقية. فهاتان الفقرتان توضحان لنا أنه في الوقت الذي يتجاوز فيه الإنفاق العسكري ٨٠٠ بليون دولار سنويا، لا يزال الملايين من الأطفال يلقون

حتفهم سنويا من جراء الافتقار إلى الرعاية الصحية والمياه النقية والبيئة المأمونة والتغذية الكافية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، لا يمكن أن تكون الصورة أكثر من ذلك مدعاة للإحباط. وكيف لا تكون كذلك عندما نقرأ في التقرير أن المفاوضات المتعلقة بمسائل نزع السلاح وباتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال راكدة؟

وأود أن أشدد على أن التقريرين يوضحان أن السبيل الوحيد لمعالجة أخطر المشاكل التي تؤثر على البشرية يمر عبر مبادرات وإجراءات ملموسة ومتعددة الأطراف. والكفاح الجماعي الذي يخوضه المجتمع الدولي بأسره في الوقت الحالي ضد الإرهاب، دليل ساطع على أن النهج المتعدد الأطراف هو الوسيلة الوحيدة الفعالة للتصدي للمشاكل التي يواجهها العالم.

وسوف أحجم عن التعليق بالتفصيل على المسائل التي أثارها الأمين العام، لأن سان مارينو توافق على معظم استنتاجاته. غير أن هناك مسألة يوليها وفد بلادي اهتماما خاصا في سياق تعزيز المنظمة، وهو إعادة تنشيط الجمعية العامة. فالطريقة التي شُكِّلت بها هذه الجمعية لا تستوفي مقتضيات الكفاءة التي نتوقعها جميعا من الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة وأكثر الأجهزة تمثيلا لأعضائها.

من الصحيح أنه تم إدخال بعض التعديلات على تلك الإجراءات إلا أن هذه التعديلات ليست كافية. ومن الضروري مواصلة العمل في هذه المهمة، لا سيما في مجالين رئيسيين، ألا وهما ترشيد جدول الأعمال وتحسين الطريقة التي تكفل متابعة تنفيذ القرارات.

وحدد إعلان الألفية الأهداف التي يتعين علينا تحقيقها وقد عززت مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ هذه الأهداف ووضعت دليلا تفصيليا لإحراز تقدم على الصعيد العالمي. ولا بد لنا من أن نعمل وفقا لذلك الدليل كيما نكفل امتثال كل البلدان لالتزاماتها ونتمكن من توزيع مزايا العولمة توزيعاً منصفاً.

ومع ذلك ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا أن الوقت قد حان كيما نستعرض المبادئ المعلنة والمعايير المعتمدة والأهداف المحددة وكيما نبدأ التفكير في السبل التي تكفل تنفيذ هذه المبادئ بشكل فوري وتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد كانت السنة الماضية سنة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. ففي مواجهة تحديات جديدة من ناحية ضخامتها، طُلب إلى الدول الأعضاء أن تعيد التأكيد على التزامها بمبادئ التعددية، وهي مبادئ تجد خير تعبير لها في إعلان الألفية.

إن ردّ الأمم المتحدة على تهديدات الإرهاب لأمن المجتمع الدولي واستقراره في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر موثق بشكل جيد في التقريرين المقدمين من الأمين العام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على الأمين العام والموظفين العاملين معه على البيانات الواضحة والموجزة المقدمة في التقريرين بشأن التقدم المحرز خلال العام الماضي. إننا – كدول أعضاء في الأمم المتحدة – متكافلين في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن، مع استمرارنا في نفس الوقت بمعالجة الأولويات الملحة الأخرى.

وحسبما قال الأمين العام في ملاحظاته الاستهلالية، من الحتمي أن نبذل جميعا المزيد من الجهد لضمان الوفاء بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في إعلان الألفية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن استئصال شأفة الفقر، ومنع نشوب الصراعات، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والهجرة – كلها أمور لم تفقد شيئا من إلحاحيتها، بل ومن أهميتها لأمننا القومي.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى ثلاثة مجالات رئيسية شدد عليها إعلان الألفية، وقد تم بالفعل إحراز تقدم فيها منذ عام ٢٠٠٠، ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل. وهذه المجالات هي: أولا، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ ثانيا، مسؤولية الدول عن منع نشوب الصراعات وحماية السكان الأبرياء وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات، ثالثا، معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا بشكل فعّال.

وفي مؤتمر قمة الألفية المعقود في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، صمم رؤساء الدول والحكومات على:

> ”كفالة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ودعوة جميع الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية“.

وارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية أن دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ باعتباره من الإنجازات الهامة التي تحققت في العام الماضي وهذا صحيح حقا. فهذه المحكمة هي أول محكمة دولية دائمة قادرة على التحقيق مع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم إبادة جماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. وعلى تقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة. ولكن الأمين العام يسترعي انتباهنا أيضا إلى المناقشة التي جرت مؤخرا حول ولاية المحكمة في القضايا التي تشمل موظفين في عمليات حفظ السلام ينتمون إلى دول ليست أطرافا في النظام الأساسي لتلك المحكمة.

إننا نأخذ هذه المسألة بكل جدّية نظرا لأن قرار مجلس الأمن ١٤٢٢ (٢٠٠٢) أُتخذ في إطار الجهد الذي تبذله دولة واحدة – وهي الولايات المتحدة الأمريكية. من أجل أن تكفل لمواطنيها حصانات واسعة من المحكمة لا تتمشى مع نظام روما الأساسي. وكندا تؤمن بأنه لا يمكن أن يسمو فوق القانون أي حكومة أو جهة عسكرية أو أي أحد في الواقع فلنقاوم الضغوط التي من شأنها أن تقوّض المحكمة. ولنعمل بعزم وطيد على أن نحافظ على المحكمة كمؤسسة قضائية غير متحيزة ولا سياسية. ونطلب إلى جميع الدول أن تواصل تعزيز عمل المحكمة بشكل فعّال ومسؤول، وأن نرسّخ المبادئ السليمة التي أقيمت على أساسها المحكمة.

إن الأمين العام في تقريره إلى جمعية الألفية، يتحدى الدول الأعضاء أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يوفّق بين الإجراءات التي تتخذها الدول للرد على الانتهاكات الجسيمة لمعايير القانون الإنساني وحقوق الإنسان وبين احترامه للحقوق السيادية للدول، لقد التزم قادتنا أيضا في إعلان الألفية بتوسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقّدة.

وأخيرا، يؤكد الأمين العام مرة أخرى في آخر تقرير له عن تنفيذ إعلان الألفية أن ”السيادة تجلب معها المسؤولية الأساسية في حماية الأمن الشخصي والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين“. (A/57/270، الفقرة ٣١)

وفي متابعتنا لنتائج جمعية الألفية، نرى أننا – بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة – من واجبنا أن ندرس بدقة كل هذه المسائل المعقدة. واستجابة للتحدي الذي طرحه الأمين العام، أنشأت كندا اللجنة الدولية المعنية بمسألة

التدخل وسيادة الدول. وقد وضعت اللجنة تقريرا هاماً عنوانه ''المسؤولية عن الحماية''. والمسؤوليات التي يحددها ذلك التقرير لها ثلاثة أوجه وهي: مسؤولية عن الوقاية، ومسؤولية عن ردّ الفعل، ومسؤولية عن إعادة البناء.

لقد سررنا جداً للاستقبال الذي حظي به هذا التقرير. ونعتقد اعتقادا راسخاً بأن الأفكار والمفاهيم التي يروجها تستحق المزيد من المناقشة في هذه الهيئة. ولهذا قمنا بتعميم هذا التقرير في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال بوصفه الوثيقة A/57/303.

ونعتزم القيام قريبا بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بإعداد قائمة بالراغبين في المشاركة في حوار حول هذا الموضوع الحاسم. وأعتقد أننا سنجد أننا نتشاطر نقاط التقاء كثيرة ونحن نصمد أمام التحدي الذي طرحه علينا الأمين العام ونتوق إلى العمل مع أعضاء الجمعية العامة في هذا الخصوص في الأسابيع القليلة المقبلة.

وحسبما شدد الأمين العام في ملاحظاته التي أبداها لنا في مستهل هذه المناقشة فإن تقدمنا صوب تحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بالتنمية غير متكافئ. لقد أكد إعلان الألفية في جوهره على ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والتصدي للفقر الذي أصبح واقعا حاسما لأعداد هائلة من البشر. ونلاحظ بقلق تحليل الأمين العام الذي جاء فيه أنه قبل ١٠ سنوات كان هناك ٤٨ في المائة من شعوب أفريقيا يعيش الفرد فيها على دولار واحد يوميا أو ما دون ذلك. واليوم تقلص هذا الرقم بشكل لا يكاد يكون ملحوظا وأصبح ٤٧ في المائة. ولبلوغ هدفنا الذي يتوخى تخفيض ذلك الرقم بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ لا بد لنا من أن نضاعف جهودنا في هذا السبيل.

لهذا السبب، فإن كندا، بوصفها رئيسة لمجموعة الـ ٨ هذا العام، جعلت من بين أولوياتها تنفيذ خطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها تلك المجموعة. وتشمل خطة العمل تلك أكثر من ١٠٠ التزام يعالج العديد منهم مجالات حاسمة للتنمية، مثل تعبئة الموارد، والسلام والأمن، والحكم الصالح، والتعليم، والصحة، والنمو الاقتصادي، والزراعة والمياه. وإننا نرحب بتأكيد فرنسا، وهي الرئيس القادم لمجموعة الـ ٨، بأن أفريقيا ستظل ضمن الأولويات في جدول أعمال المجموعة.

وقد لاحظت كندا الإشارة التي وردت في تقرير الأمين العام بشأن التطورات الإيجابية الأخيرة في مؤتمر قمة كاناناسكيس المعقود يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، حيث التزم أعضاء مجموعة الـ ٨ بإقامة ''شراكة جديدة'' للمساعدة في إنهاء التهميش المستمر لأفريقيا من عملية العولمة. والآن، فإن، مسؤوليتنا المشتركة العاجلة هنا تتمثل في إدماج مبادئ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وأولوياتها ضمن أعمال الأمم المتحدة ذاتها لصالح أفريقيا.

أخيرا، فإن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية يقتضي منا اهتماما عاجلا. ولئن كانت التحديات جسيمة، إلا أن علينا أن نلبي نداء الأمين العام وأن يقوم كل منا بدوره لكي نحول تصور قادتنا إلى واقع ملموس.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): باسم وفد إكوادور، الذي أحظى بشرف رئاسته، أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة وكذلك تقريره عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. والوثيقتان على جانب كبير من الأهمية وتسهمان في بلورة نهج متعدد الأطراف لتناول القضايا التي تهم كافة أعضاء الأمم المتحدة.

وإذ أشارك في هذا النقاش، أنوي أن أركز على المعضلة المفاهيمية، التي يسترعي الأمين العام، السيد كوفي عنان، انتباهنا إليها، والمتعلقة بالتناقض بين الرؤية والواقع. وهذا الموضوع ليس جديدا بالنسبة لأولئك الذين يتحملون المسؤولية في العلاقات الدولية. ويكمن عمق معناه في التطلع إلى مثل أعلى وإلى جيل يحقق الرؤية التي تبلور مسارا للمنظمة من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها في هذه اللحظات التاريخية بالنسبة للبشرية.

إن الواقع تمليه عوامل تحصر ما ينبغي أن يكون؛ وهذا هو الفرق بين التصور والواقع. وهناك دول كثيرة، كما أشار الأمين العام، تريد لمواطنيها ما لا تقدر على توفيره لهم، أي القدرة والموارد والوسائل اللازمة لتحقيق تطلعاتهم.

ويؤكد الأمين العام في تقريره.

”ليس لبلد ما القدرة على أن يعالج وحده ما يفرزه عالمنا المترابط من تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية“. (A/57/1، الفقرة ٤)

صحيح أن ثمة ترابطا بين شعوبنا ودولنا، ليس في واقعهم فحسب ولكن في أحلامهم أيضا. ونحن ندرك أن المشاكل تتجاوز الحدود الوطنية وتستدعي حلولا دولية – أي تدويل المتغيرات الداخلية وإضفاء الصفة الوطنية على المتغيرات الخارجية في آن واحد. وهذا يتطلب منا ألا يغيب عن بالنا في هذه المرحلة من تاريخ البشرية أنه ليس بمقدورنا أن نغفل عن الحلول المتعددة الأطراف. والأمين العام يقول في تقريره

”إن العمل المتعدد الأطراف ممكن في حالات كثيرة يكون التدخل الانفرادي فيها مستحيلا أو غير مستصوب“. (المرجع نفسه)

وقد يكون من المناسب أن تتوقف الدول الأعضاء في هذه المنظمة كافة لتفكر مليا في الحقائق الجديدة في عالم يشكل تحديات جبارة مثلما يوفر فرصا كبيرة. إن تصورنا لعالم جديد أكثر عدالة وإنصافا واتحادا هو هدفنا. وذلك يتطلب حشد عزم الجميع وليس الأفراد فحسب. وفي المقام الأول، يتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية لإقامة قواعد أخلاقية وأدبية يقوم عليها المجتمع الدولي.

إن إعلان الألفية قد حدد للأمم المتحدة وأعضائها الأولويات والأهداف التي ينبغي تحقيقها في إطار زمني محدد. وقد أشار الأمين العام بكل وضوح – ونتفق معه تماما – إلى أنه لا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نحقق هذه الأولويات والأهداف.

مع ذلك، وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على أننا اتخذنا خطوات على جانب كبير من الأهمية والأثر خلال العام المنصرم. وفي الواقع، فقد وضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ مبادئ توجيهية صريحة حظت بتوافق الآراء للعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على أساس نهج شامل. إن توافق آراء مونتيري يعكس نهجا جديدا تماما في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية ويرسي أساسا ينبغي لنا أن نقيم عليه شراكة عالمية، بمشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة كافة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية.

وإذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التحدي المباشر أمامنا يكمن في بلورة برنامج عملي لتنفيذ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر مونتيري بناء على عملية شاملة في الأساس بحيث يمكن لكل الأطرف المهتمة أن تسهم بشكل فعال من خلالها، فضلا عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وبذلك وحده يمكن حشد الجهود وتعبئة الموارد اللازمة من جانب القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني

والآليات المتعددة الأطراف، مع إيجاد نظام اقتصادي عالمي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة، أو بعبارة أخرى، مؤات للتنمية.

لقد أقر الإعلان السياسي لمؤتمر جوهانسبرغ وخطة تنفيذه الطابع المتعدد الأطراف للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية وحدد مبادئ توجيهية وبرامج عمل مفصلة في كل من هذه المجالات على أساس نهج شامل ومتكامل انطلاقا من الإقرار الأساسي بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية يتطلب منا عملا عاجلا.

وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نحتاج أيضا إلى الشروع فورا في مهمة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وعلينا أن ننطلق من مجرد إعلان الالتزامات أو تأكيدها إلى إيجاد وتنفيذ آليات إبداعية وعملية وفعالة.

وتمثل التجارة الدولية جانبا رئيسيا في تحسين الرفاه والتنمية للبلدان النامية. ولا بد للتجارة أن تنهض بالاستخدام الأمثل للموارد، كيما تتحقق الفائدة الكاملة من قدرات الاقتصادات المختلفة ومصادر القوة فيها. وفي المقابل، يبين الواقع استمرار انتهاج الممارسات الحمائية والتمييزية بشكل كبير، مثل زيادة التعريفات، والحصص وغيرها من القيود، والممارسات التجارية غير العادلة، مثل مليارات الدولارات التي تمنح في شكل دعم؛ والاستخدام غير الملائم لأدوات معينة أو إساءة استخدام تلك الأدوات، مثل إجراءات مكافحة الإغراق. وفي هذا الصدد، من الأهمية على نحو خاص أن يتم احترام الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة الدولية في الدوحة احتراما كاملا في إطار توجه إنمائي، كما تم الاتفاق على ذلك.

وثمة نقطة إيجابية أخرى برزت هذا العام، وتتمثل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية أصيلة لمواجهة تحدي التنمية، وهي جديرة بدعم كبير من المجتمع الدولي، كما ينبغي للأمم المتحدة أن تسهم في تنفيذها بالدرجة القصوى. وينبغي أن يحظى المفوض السامي بالدعم والتعاون على أوسع نطاق من جميع مؤسسات هذه المنظومة.

ولذا، نعتقد أن العام المنصرم كان مثمرا بشكل خاص. والتنمية بمعناها الأوسع هي وحدها التي ستسمح لنا بالتقدم على طريق تحقيق السلم والأمن الدوليين بشكل مستدام ووطيد.

إن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان حاليا تختلف عما كانت عليه التهديدات في الماضي. فالعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وتحسين فرص العمل والإنتاج لشعوب العالم النامي هي الأسس التي يمكن أن يرتكز عليها الأمن الدولي الحقيقي.

ويوضح ذلك ضرورة إيجاد نظام متعدد الأطراف متجدد ومتفرد يوفر قنوات محددة لتعاون دولي فعال بشكل متزايد، قائم على الأعراف والمبادئ المشتركة. وبهذه الطريقة فقط يمكن محاربة مشاكل مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الدولية بشكل فعال ودائم.

ويرى وفد إكوادور أنه لا يمكن الاستغناء عن مساندة الجهود الرامية إلى إصلاح الجمعية العامة. فبعد سنوات كثيرة ومهام جمة هامة لجمعية شعوب العالم، لم تعد الجمعية مشهدا لمناقشات عظيمة ومنتدى يستطيع فيه الجميع فرض إرادتهم لمجابهة التحديات التي يفرضها التاريخ. وأود أن أتعهد لكم، سيدي، وللوفود، برغبة إكوادور في التعاون من أجل الإصلاح الذي يمكننا من تحقيق رؤى رجال ونساء هذا العالم ومن أجل تغيير الأحوال الراهنة التي تعذب العالم.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهاني وفدي للرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون أنه في ظل قيادته المقتدرة، ستتداول الجمعية العامة بنجاح جميع القضايا الهامة المدرجة على جدول أعمالنا.

كذلك، نود أن ننقل من خلال الرئيس، امتناننا للأمين العام ولموظفيه الذين يعملون بشدة في أداء مهامهم بالإنابة عنا جميعا، نحن الدول الأعضاء في المنظمة. وقد انعكس كثير من هذا العمل في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1).

ولقد أبرز تقرير الأمين العام صورة إجمالية للجهود البارزة التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل معالجة كثير من المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وتشمل نماذج من هذه القضايا الكد من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب العالمي، والقضاء على الفقر، والكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فضلا عن التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي مجال السلام والأمن الدوليين، نلاحظ الجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة في بلدان مثل أفغانستان وأنغولا وبوروندي وكوسوفو وسيراليون والكونغو. ولدى بلادي نصيب من مشاكل العالم، خاصة في محافظة بوغينفيل.

وفي هذه الحالة، ساندت الأمم المتحدة حكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة في كل خطوة اتخذناها في عملية صنع السلام. وتواصل الأمم المتحدة مساندتها فيما يتعلق بالسلام الدائم بشأن بوغينفيل، وهو أمر يبعث على الارتياح. ونحن شاكرون أعمق الشكر للأمم المتحدة، وبالتأكيد، لمجلس الأمن ولأعضائه، لإسهامهم في الماضي، والذي نأمل بإخلاص أن يتواصل في المستقبل. ويمثل إنشاء المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغينفيل واستمرار دوره في عملية بناء السلام، بما في ذلك برنامج نزع السلاح الحالي، أمرا جديرا بإشادة بالغة.

إن عوائد السلم التي نراها في بؤر الاضطراب، كذلك التي في بلدي، دليل على ولاء والتزام موظفي الأمم المتحدة المكرستين لأداء واجبات حفظ السلام. ونحن ندرك الدور الهام الذي يؤدونه في صيانة السلام والأمن الدوليين ولذلك نحث الجميع على مساندة هذا الهدف النبيل.

لقد تصدرت الأمم المتحدة الجهود العالمية لمعالجة القضايا السابقة وغيرها من القضايا التي تؤثر على الدول الأعضاء فيها. وانعكس ذلك في المؤتمرات الدولية الهامة وفي اعتماد أدوات قانونية مناسبة للتعامل مع هذه القضايا. ويشمل ذلك اعتماد نتائج مؤتمر ريو بشأن التنوع الأحيائي، والتغيير الاجتماعي وبيان مبادئ الغابات؛ والمعاهدات الإقليمية والدولية لحظر الاختبارات النووية؛ وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمرات المعنية بالمرأة والطفل، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع مراعاة الجهود البارزة للمجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، من المنصف القول إن عدم إحراز تقدم في مجالات تطبيق معينة يعزى في جزء منه إلى الالتزام غير الكافي بالموارد المالية وغيرها من الموارد الضرورية لنجاح التطبيق.

وبما أننا المنظمة المكلفة بخدمة احتياجات الدول الأعضاء، يسرنا ملاحظة جهود الأمم المتحدة لتنسيق جهدنا المشترك لمعالجة القضايا التي تواجه الإنسانية بصورة ذات معنى. وهذا واضح من خلال إعلان الدوحة الوزاري بشأن التجارة، وإجماع مونتيري بشأن تمويل التنمية، وأهداف

تنمية الألفية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الذي اختتم أعماله مؤخرا. وتوفر هذه، في مجموعها، نبراسا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي لمعالجة القضايا المختلفة التي تواجه الإنسانية بصورة ذات معنى.

وتشكل أهداف الألفية أيضا الأهداف الإنمائية الوطنية لبابوا غينيا الجديدة. ولذا فإننا نتطلع إلى ضمان المساعدة الدولية لاستكمال الجهود الوطنية لتحقيق أهدافنا الإنمائية الوطنية.

ونظرا لكون بابوا غينيا الجديدة بلدا جزريا صغيرا، فإنها تواجه تحديات إنمائية بالغة تواجهها أيضا بلدان جزرية صغيرة نامية أخرى. فعدم توفر الموارد الكافية والاختناقات المترتبة على ذلك تضع البلد في موقف يتعذر فيه الوفاء بالالتزامات الدولية الناتجة عن إعلان الألفية والمؤتمر العالمي بشأن التنمية المستدامة. وينطبق نفس الأمر على الدول الجزرية الباسفيكية المجاورة الأخرى.

وفي ضوء ذلك، نرى التعاون الإقليمي من خلال المنظمات الإقليمية، من قبيل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب الباسفيك، وأمانة منتدى الجزر الباسفيكية أمرا حيويا بالنسبة لنا من أجل صياغة جهود جماعية لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويلعب الخبراء الفنيون في منطقتنا دورا هاما في مساعدة البلدان الجزرية الباسفيكية على مقابلة تحدياتها الإنمائية والوفاء بالتزاماتنا وواجباتنا المنصوص عليها في إعلان القرن والقمة الدولية بشأن التنمية المستدامة وغيرها من الأدوات المعنية.

وفي هذا السياق، من المهم للمنظمات الإقليمية، مثل أمانة منتدى الجزر الكاريبية إقامة علاقات عملية طيبة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، نعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالفعل المنظمات والأجهزة العالمية الأخرى، ستقدر المشاكل والتحديات الإنمائية التي نواجهها بصورة أفضل.

وأخيرا، نشيد بالأمين العام لالتزامه ونتعهد بمساندتنا المستمرة.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تضامني مع المتكلمين السابقين الذين تكلموا ببلاغة عن الموضوع قيد المناقشة اليوم، خاصة مع مراعاة الأهمية الكبيرة لقمة الألفية ومحورية القضايا التي تثيرها بشأن تنمية المناطق الفقيرة في هذا العالم، بما في ذلك أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان على تقريره الشامل (A/57/270) عن التقدم المحرز حتى الآن في تطبيق إعلان الألفية والأعمال الإضافية التي ينبغي اتخاذها لتسريع السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن إعلان الألفية يمثل رؤية الأسرة الدولية الكبيرة في السعي نحو تحقيق العدالة والسلام والرفاهية لجميع الإنسانية.

وقد بيّن الأمين العام في تقريره أن إعلان الألفية يمثل رؤية لأسرة الأمم العظيمة في سعيها لتحقيق العدل والسلام والرخاء لجميع البشر. وكما أشار الأمين العام فلم نقترب بحال من الأحوال من تحقيق حتى عُشر الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعد عامين من اعتمادها. فمن الواضح أن سرعة التنفيذ أبطأ مما ينبغي، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة وبذل جهود أقوى للإسراع بمعدل التنفيذ.

وفيما يتعلق بمسألة السلام والأمن ونزع السلاح في العالم، لقد نشأت صورة مختلطة، برغم أنها سلبية في بعض المناطق، بما فيها القارة الأفريقية. بيد أنه شوهدت بعض نتائج مشجعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنغولا، على سبيل المثال لا الحصر، حيث تسير مبادرات السلام في مسارها الصحيح وظهرت بالفعل ثمار تلك الاتجاهات

الإيجابية. ونهنئ جميع الأطراف المشتركة في عمليتي السلام المذكورتين. ونحن نأمل ونرجو أن يعود السلام والاستقرار سريعا إلى كوت ديفوار، التي لا تزال الحالة فيها مضطربة.

وأضم صوتي إلى سائر المتكلمين في الإعراب عن الحزن للهجوم الإرهابي البشع على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر وما صاحبه من فقدان أرواح ثمينة. وتود ملاوي أن تؤكد مجددا إدانتها القاطعة للإرهاب مهما كان شكله ومهما كان السبب المقدم تبريرا لارتكابه في أرجاء المعمورة. فلا يمكن تبرير الإرهاب بأي سبب من الأسباب.

وتلتزم السيطرة على فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والتخلص منه. وقد وقعت ملاوي الآن لسوء الطالع ضحية لهذا الخطر، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروع إلى داخلها وانتهائه إلى أيدي مجرمين عاديين، وتلك مشكلة يشترك فيها اليوم كثير من البلدان .

وما برح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدمر النجاح المحدود الذي تم تسجيله حتى الآن على الجبهة الاجتماعية الاقتصادية في بلداننا. فهو يدمر قدرتنا الإنتاجية التي تتألف من شبابنا وشاباتنا في صميمها. ويلزمنا دعم شركائنا الإنمائيين في تلك المعركة، ولا سيما في القارة الأفريقية. ولابد من التسليم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يقتصر على كونه مسألة صحية أو إنمائية، فهو كذلك مسألة أمنية بالنسبة لجميع البلدان، كما يتضح من مناقشته لأول مرة في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وأما مسألة الحد من الفقر فهي قريبة من لب معظم البرامج المحلية للتنمية في اقتصاداتنا، كما في ملاوي، حيث تشكل محور الصيحة التي تطلقها الحكومة من أجل حشد القوى. ولذا فإن تحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أمر بالغ الأهمية لأسرة الأمم المتحدة، ولنا بصفة خاصة في العالم النامي.

ويناشد وفدي الدول المتقدمة النمو ومنظمة التجارة العالمية تهيئة جو أكثر ملاءمة للترويج لزيادة حرية التجارة حتى تتمكن منتجاتنا من اختراق السوق الدولية والتنافس فيها بشكل مؤات لتحقيق التنمية المستدامة. إذ لا تزال التجارة تمثل أملنا الوحيد في النمو والتقدم في حقبة تزايد العولمة وسأم مقدمي المعونة.

ونود أن نطلب إلى البلدان المتقدمة ألا تكتفي بتقديم القروض الميسرة لنا، بل أن تمضي إلى آخر الطريق بإلغاء الديون القديمة كلية. ونطلب إليها أن تركز على توفير المنح والاستثمار المباشر الأجنبي وأن تزيد أيضا ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى النسبة الموصى بها وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. ولعلي أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد أتيح لملاوي أن تفيد من تلك العملية. وقد استثمرت الأموال التي أفرج عنها حتى الآن في برامج القطاع الاجتماعي، من قبيل التعليم والنقل والصحة وإمدادات المياه. بيد أن الحاجة ماسة إلى النظر في بعض الشروط الملحقة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تحقيقا لمصداقية مروجيها ودعاتها.

وفي الختام أهيب بالعالم المتقدم النمو أن يمد لنا يد العون بدون مزيد من المماطلة وبدون شروط، وأن يسهم في التحقيق الكامل للرؤية والأهداف التي ترمي إليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن في أفريقيا نرى أن القارة ستتمكن من خلال الشراكة الجديدة من التغلب على التخلف والفقر، ولكننا بحاجة إلى قدر هائل من الدعم

والتشجيع الخارجي من شركائنا لكي نبلغ الهدف المذكور ونترجم تلك الرؤية النبيلة إلى واقع عملي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل أنغولا.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بتوجيه التهنئة للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة والإعراب عن التزام وفدي بدعمه في الاضطلاع بمهامه.

ويضم وفدي صوته إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ أهداف الألفية. فمن حسن الطالع حقا أن تكون لدينا منظمة كالأمم المتحدة، يتيح نطاق عملها وقيادتها القيام بالعمل الجماعي البناء. وقد جعلنا العالم مكانا أفضل من خلال أعمالنا الجماعية خلال العام الماضي. وليس معنى ذلك أننا قضينا على جميع التحديات الموجهة إلى نوعية الحياة التي يحياها مواطنونا. فقد نشأت تحديات جديدة بالإضافة إلى التحديات الماثلة من قبل.

وهكذا الحال بالنسبة لنقمة الإرهاب ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الآخذ في التفشي السريع. ورغم ذلك فإن تقارير الأمين العام يتجلى فيها استعداد المنظمة المسبق للتكيف مع التحديات الجديدة والناشئة وفاء بولاياتها التي تتصدرها مسائل السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ويتمثل هدف بلدي المعلن في الإسهام في استتباب سلام هذا العالم وأمنه. ويُستمد هذا الالتزام من تجربتنا الخاصة في معاناة عواقب الحرب. فشعب جمهورية أنغولا يعي أشد الوعي أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان ما لم يعمّ السلام والأمن. وتحقيقا للسلام والأمن، نعتز بالقيم التي تشكل أساس الميثاق وندافع عنها. وبما أنه يتصل بمنع نشوب الصراعات وحلها، فإننا نحث الدول الأعضاء، كما فعل الأمين العام، على ”أن نستمر في زيادة جهودنا لتحقيق النظام والعدل الدوليين عن طريق التفاوض وتوافق الآراء“ (A/57/1).

وكما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن من يعيشون تحت ظروف تتسم بالافتقار البالغ إلى الأمن وبالفقر المدقع وتتعرض آمالهم باستمرار للخذلان لعدم رغبتنا في تنفيذ القرارات أو تقاعسنا عن دعم العمليات الإنسانية تساورهم شواغل صريحة من الشك في قدرتنا الجماعية على إحداث تأثير إيجابي في أرزاقهم.

الرد الصحيح الوحيد على هذه الشواغل هو التزامنا المستمر بهذه المنظمة، منظمة الأمم المتحدة.

فخلال العام الماضي، أخذت المنظمة على عاتقها، بالإضافة إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام، مواصلة تشغيل وإنشاء بعثات حفظ السلام وبنائه. ونحن نهنئ الأمين العام على ما أُحرز من تقدم ومن عمليات ناجحة تحت رئاسته، بما فيها حالات تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون، من بين عمليات أخرى.

وفي بلدي، أدت الجهود الجماعية التي بذلها الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي إلى إحلال السلام. وللأسف، هناك مبادرات أخرى اتسمت بقدر أقل من النجاح. ويمكن أن تعزى البعثات والمبادرات الناجحة إلى عنصر أساسي واحد، وهو التزام الدول الأعضاء بمساعدة المنظمة في تنفيذ الإجراءات التي يوجد اتفاق جماعي بشأنها. وتصدق هذه الفرضية بالنسبة على إخفاق المنظمة في العراق والشرق الأوسط والصحراء الغربية، وفي أماكن أخرى.

ومن المواضيع الأخرى التي أثارها الأمين العام تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان التي تواجه حالات طوارئ.

وكما جاء في التقرير، لا تزال استجابة الجهات المانحة للنداءات الموحدة التي توجهها الأمم المتحدة غير مرضية. ويلخص التقرير بموضوعية الأزمة الإنسانية التي تزداد عمقا في بعض الدول الأعضاء، بما فيها بلدي. فبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية لتوفير مئات الملايين من الدولارات على شكل مساعدة للاجئين والمشردين داخليا والمحاربين السابقين، لا تزال إقامة سلام دائم تتوقف على مدى تجاوب المجتمع الدولي مع قضية السلام والاستقرار في البلاد. والإخفاق في تقديم الدعم لحالات الأزمات الإنسانية الأخرى يقوض قدرة منظمتنا على النهوض بالولاية التي نيطت بها.

وقد أحرز المجتمع الدولي أيضا تقدما ملحوظا في محاربة الإرهاب. ولتحقيق هذه الغاية، أثبتت المنظمة قدرتها على التكيّف والتعامل مع التحديات الجديدة وتلك الآخذة في الظهور. وتكرر جمهورية أنغولا إدانتها القوية للأعمال الإرهابية أينما حدثت، ولا تزال ملتزمة بالتنفيذ الصارم لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التابع للجنة السادسة المعني بوضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي، من إنهاء أعماله خلال هذه الدورة.

ونأسف لعدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع مواثيق تقنع الدول الأعضاء بعدم تطوير واحتياز أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، نحث الأطراف المعنية على النظر إلى الفوائد الضخمة التي يمكن أن يحصل عليها العديدون من خلال مخاطر ضئيلة يتحملها القليلون.

وقد أُبلغ أيضا عن إحراز تقدم جدير بالثناء في مجالات المساعدة في الانتخابات واستئصال الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية وتشجيع حقوق الإنسان ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية والمخدرات. وما كان ليتسنى تحقيق هذا التقدم لو لم تتبلور شراكة فعالة مع فرادى حكومات الدول الأعضاء ونهج تشاركي كالنهج الذي انتهجته الأمم المتحدة.

ويجب أن نشيد أيضا بالتقرير المتعلق بجهود الإصلاح. فنحن نؤيد بحزم جميع الجهود الموجهة لتعزيز كفاءة واستعداد المنظمة. ونحن مستعدون ومتحمسون أيضا لإدخال أساليب إدارة الموارد الحديثة. ولمواجهة قيود الميزانية، نشجع على جعل الأمم المتحدة ''إلكترونية''. ولكن لا ينبغي أن تضرّ هذه الجهود بمشاركة جميع الدول الأعضاء، خاصة دول أقل البلدان نموا.

وتمثل الأهداف الإنمائية الألفية خطة مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة في عصر العولمة. وسيحول تحقيقها الفقر والظلم إلى رخاء وعدالة. وتسلم المنهجية التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف باعتماد الدول بعضها على بعض، وكذلك بعلاقات الترابط بين الأمن والبيئة ومعالجة الأمراض وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتجارة. ولم يكن لدينا من قبل أبدا نهج شامل تجاه التنمية مثل هذا النهج. وتجسد أهداف الألفية رؤية متأصلة في ميثاقنا، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال إجراءات تتخذها فرادى الدول الأعضاء من شأنها أن تعيد التأكيد على التعددية. وفي حين أن كل بلد يظل مسؤولا عن تهيئة البيئة المواتية لتنميته، فإن تكافل الدول اليوم يتطلب دعما متبادلا وعملا متضافرا.

وفي الختام، تعتقد حكومة بلدي أن كل نجاح، وكذلك كل إخفاق، تناوله التقرير يخص جميع الدول الأعضاء. فنحن جميعا لنا مصلحة في ما تقوم به المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذين البندين من بنود جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة (A/57/1)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ١٠ و ٤٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.